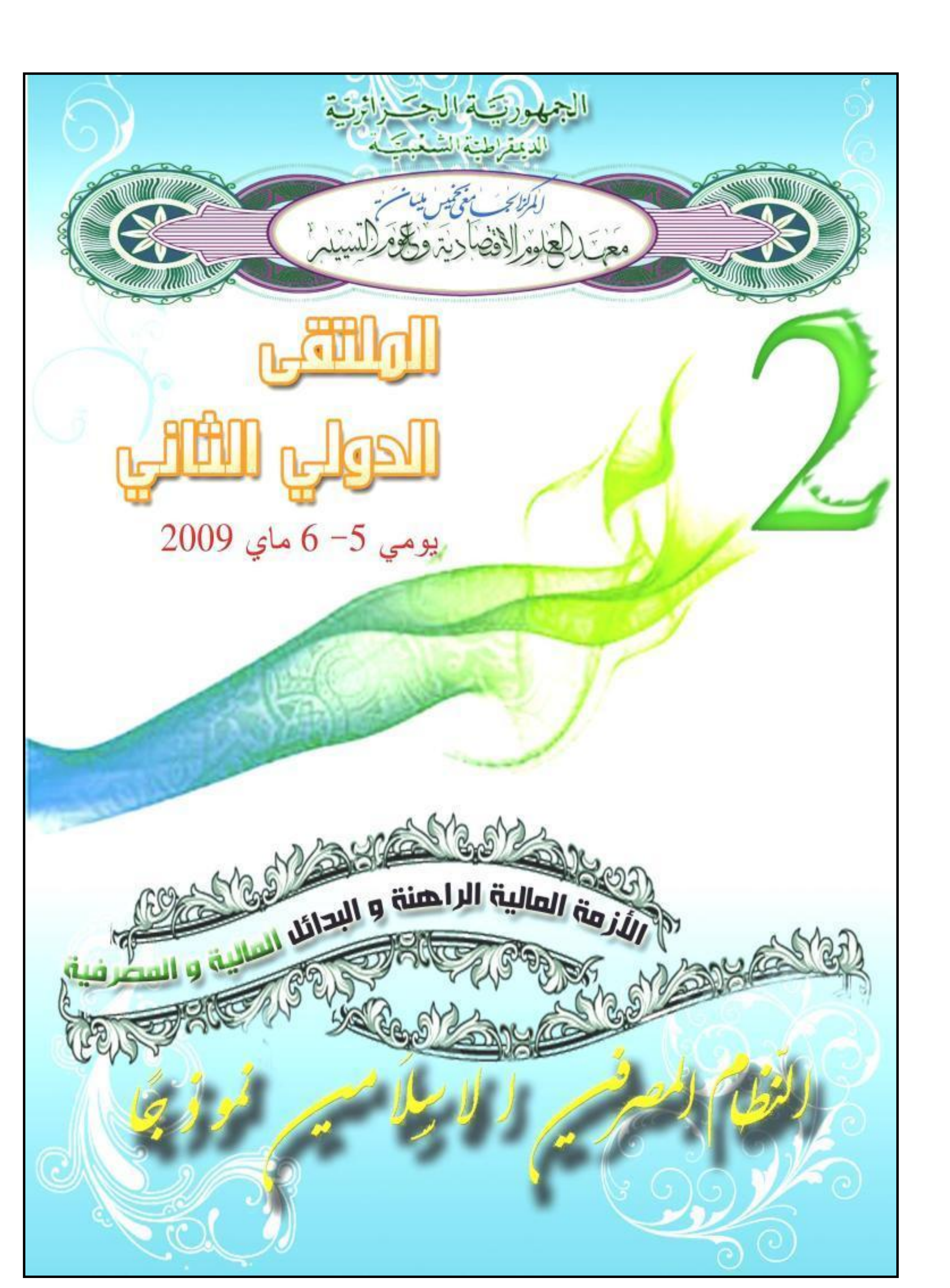


الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي خميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
الملتقى
الدولي الثاني
2
يومي 5- 6 ماي 2009
الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية
النظام المصرفي الاسلامي نموذجا

مشكلات المصارف الإسلامية في علاقتها مع البنك المركزي

الأستاذ: مادي محمد إبراهيم mb_madi@yahoo.fr

الأستاذ بناولة حكيم

المركز الجامعي خميس مليانة

الملخص:

لقد تطورت المصارف الإسلامية وازداد انتشارها كما ازداد اهتمام الباحثين بها، ذلك أنها حققت العديد من النتائج الإيجابية وأثبتت في كثير من الأحيان عدم تأثرها بالأزمات المالية التي يمكن أن تحدث، لكن رغم ذلك باتت هذه المصارف تتواجد في بيئات مالية لا تدعم مبادئها التي تقوم عليها إذ أنها تخضع دائما لميكانيزمات النظام المصرفي الذي تتواجد داخله وتطبق عليها السلطة النقدية أدوات قد لا تساعدها في النمو والتطور علاوة على مخالفتها لأسسها، في هذا البحث يتم التطرق إلى البيئة المالية التي تنشط فيها المصارف الإسلامية مع الإشارة إلى مميزاتها ثم يتم التطرق إلى العلاقة مع البنك المركزي والأدوات التي يطبقها مع معرفة مدى ملائمتها والبدائل الممكنة لتعويضها.

Abstract

The Islamic Banks have developed and go around and almost of researcher increase their care of its, because many Islamic Banks cash on good results and don't impressed of financial crisis which are happened perhaps, but the problem is these Islamic Banks work in Financial Environment, and this F E don't support the principles which the Islamic Banks standing on it; in addition, the Central Bank uses some instruments don't help Islamic Banks for growing and getting the welfare.

We'll try in this study to refer to the importance and characteristics of Financial Environment, and illustrate the relationship with the Central Bank, his instruments and the possible alternatives which can replace its.

تمهيد:

لقد تطورت المصارف الإسلامية منذ نشأتها وحققت نتائج ايجابية حسب ما أشارت إليه العديد من الدراسات، وهذا على الرغم من الحدود والقيود التي عادة ما تصادف هاته المصارف أثناء أداءها عملها، إلا أنها أثبتت جدارتها في لعب ذلك الدور التمويلي الذي يؤكد على الدور التنموي الذي يمكن أن تحققه في الاقتصاد.

و الواقع أن معظم المصارف الإسلامية تنشط عادة داخل نظام مصرفي تكون هي الغريبة فيه ، ذلك أن السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي هي التي تمارس الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي ككل، الشيء الذي قد لا يساعد المصارف الإسلامية في التطور وتحقيق نتائج أفضل خاصة في ظل بيئة مالية اقتصادية لا تدعم المبادئ التي تقوم عليها.

والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه هو ما مدى محدودية نشاط المصارف الإسلامية في بيئة مالية اقتصادية تقليدية؟

سوف نحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال محورين رئيسيين:

1 - البيئة المالية وخصائصها

2 - المصارف الإسلامية ورقابة البنك المركزي

1 -البيئة المالية وخصائصها

يقصد ببيئة الاستثمار بشكل عام مجموعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح

مشروع استثماري في بلد ما(1)، ولا غرو إن قلنا بان أغلب البنوك الإسلامية اليوم تنشط في بيئة غير مواتية، ويظهر ذلك جليا من عدة زوايا أهمها البيئة المالية التي تبين الأوضاع المالية المتعلقة بالنظام المصرفي التقليدي بكامله، هذا الأخير يتميز بكونه يعتمد على آلية الفائدة بشكل أساسي في المعاملات المالية والمصرفية، الشيء الذي يتنافى مع مبادئ المصارف الإسلامية التي تعتمد على آليات التمويل الإسلامي (المرابحة، المشاركة، القرض الحسن....)(2)

ولقد تطورت المصارف الإسلامية التي لا تعتمد البتة على آلية الفائدة وانتشرت انتشارا كبيرا في العديد من الدول الإسلامية وغيرها، إلا أن نشاطها يبقى دائما ضمن البيئة المالية التي يضع حدودها ومعالمها البنك المركزي إذ لا يمكن لها أن تخرج عن سلطته، الأمر الذي يعني أن البيئة المالية لها دور كبير قد يؤثر على نشاط المصارف الإسلامية خاصة إذا كانت هذه البيئة تتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

إن البيئة الاقتصادية والمالية المناسبة لعمل المصارف الإسلامية هي تلك البيئة التي لا تعيق اعتماد المصارف الإسلامية على آليات التمويل الإسلامي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، تلك البيئة التي لا تخالف الأركان الأساسية للاقتصاد الإسلامي ممثلة في الملكية المزدوجة، الحرية الاقتصادية المقيدة، التكافل الاجتماعي (3)، تلك البيئة التي لا يمكن فيها للبنك المركزي أن يتدخل من أجل تقييد عمل آليات التمويل الإسلامية أو وضع حدود لها..

إن المصارف الإسلامية من خلال تواجدها في البيئة المالية يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات وذلك حسب طبيعة النظام المصرفي كما يلي:(4)

1 -وهي تلك الدول التي حولت مصارفها بالكامل إلى مصارف إسلامية بما فيه البنوك المركزية نفسها، كإيران وباكستان والسودان، وهذه المصارف مندمجة مع النظام المصرفي وليست لديها مشكلات كبيرة مع البنوك المركزية،

2 -وهي تلك الدول التي منحت المصارف الإسلامية عناية خاصة، فأصدرت لها قوانين خاصة تحدد علاقتها بالبنك المركزي مع بقاء النظام المصرفي التقليدي على حاله مثل الإمارات العربية المتحدة وتركيا وماليزيا،

3 -وهي مجموعة البنوك الإسلامية التي أصدرت لها قوانين استثنائية أو مؤقتة وحصلت على إعفاءات صريحة أو ضمنية كاملة أو جزئية، ومثالها المصارف الإسلامية التي نشأت في مصر، الأردن، البحرين ، الكويت والفلبين،

4 -وهي مجموعة البنوك التي قامت دون تنظيم خاص يحكمها ودون إعفائها من النظم المصرفية التقليدية مثل الدنمارك وبريطانيا.

جدول رقم:(1) التركيبة المسلمة والحصة السوقية للمصارف الإسلامية في بعض الدول الإسلامية

الوحدة(%)

البلد	التركيبة المسلمة	الحصة السوقية للمصارف الإسلامية
السعودية	100	26
البحرين	98	7
الكويت	85	28
عمان	100	0

قطر	100	13
الإمارات	96	13
ماليزيا	60	12

المصدر: موديز والبنوك المركزية نقلا عن جريد القبس، العدد125 ، 31 ماي 2008. ص 31

إن المصارف الإسلامية لا يمكن أن تعمل بمعزل عن البيئة المصرفية الوطنية وبمعزل عن البيئة المصرفية الدولية ذلك أن الواقع يبين أن المصارف الأمريكية والأوربية تسيطر على العمل المصرفي العالمي من حيث قيمة الموجودات ورأس المال عند مقارنتها بالمصارف الإسلامية، كما أن المصارف الإسلامية مجتمعة ما زالت متواضعة في أرقامها سواء من حيث قيمة الموجودات أو حقوق الملكية. ويتضاءل مدلول أرقام المصارف الإسلامية وأهميتها عند مقارنتها بأي من المصارف العالمية (أمريكية، أوربية، لاتينية ، عربية) وكذلك نجد أن قائمة أكبر مائة مصرف عالمي ، خلت من وجود أي مصرف إسلامي ، ومن هنا يتضح أن المصارف الإسلامية تتسم بصغر الحجم وضعف رأس المال عند مقارنتها بالمصارف العالمية(5)

من خلال ما سبق نستنتج أنه علاوة على الأسباب التي أبقت هذه التجربة ضئيلة نجد أن البيئة المصرفية لها دور كبير في تطور المصارف الإسلامية خاصة علاقتها بالبنك المركزي.

2 -المصارف الإسلامية ورقابة البنوك المركزية:

تعتبر الرقابة على البنوك التجارية من أهم الوظائف التي يؤديها البنك المركزي في معظم دول العالم، حيث يقوم البنك المركزي بمراقبة النقد والائتمان وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:(6)

-التأكد من سلامة المركز المالي لكل مصرف،

-مراقبة وتوجيه الائتمان المصرفي كما ونوعا،

-العمل على حماية ودائع الجمهور في البنوك المرخصة، وحماية حقوق المساهمين فيها،

-التأكد من سلامة الجهاز المصرفي وتجاوبه مع متطلبات النمو الاقتصادي.

و يقوم البنك المركزي عادة باستخدام أدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق هذه الأهداف والتي تتمثل أهمها في:(7)

- سعر الخصم وإعادة الخصم،
- سياسة السوق المفتوحة،
- تغيير نسبة الاحتياطي النقدي،
- تغيير نسبة السيولة.

إن البنك المركزي يقوم بالرقابة على الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية ويستخدم نفس الأدوات والأساليب السابقة في الرقابة على المصارف التقليدية ، ولذلك لا يراعي البنك المركزي خصوصية ودائع البنوك الإسلامية الاستثمارية بل تعتبرها دينا في ذمة البنك الإسلامي. وكذلك الحال بالنسبة لأساليب التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، فهي من وجهة نظر البنك المركزي دينا في ذمة البنك الإسلامي بغض النظر عن المسميات.(8)

و بالنظر إلى كل هذه الأدوات، فإن تطبيقها بشكل موازي على البنوك الإسلامية يجعل هذه الأخيرة تواجه العديد من المشكلات يمكن ذكر أهمها فيما يلي:(9)

- يطبق البنك المركزي على المصارف الإسلامية نفس نسبة السيولة، إذ يرى بعض الباحثين أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالسندات الحكومية ، ولذلك يقترحون تغيير السندات واستعاضتها بالأسهم حتى يتم تفادي التعامل الربوي ،
- يطبق البنك المركزي على المصارف الإسلامية نفس نسبة الاحتياطي الإجباري، وتعتبر الودائع الركن الركين في مصادر أموال المصرف الإسلامي والبنك التجاري على حد سواء، غير أنه بينما تعامل ودائع المتعاملين في البنك التجاري على أنها أموال "مقترضة" (Borrowed Funds) من المودعين مقابل سعر فائدة محدد سلفا بغض النظر عن نتائج أعمال البنك، تعامل الودائع في المصرف الإسلامي على أنها أموال "مضاربة" (Profit & Loss Sharing Funds) في عمليات الاستثمار والتمويل مقابل حصولها على نصيب الأرباح إن تحققت، وخضوعها للخسائر إن تحققت.

ويترتب على هذا ضرورة إعادة النظر في سياسة الاحتياطي النقدي الإلزامي، بحيث يتم استبعاد الودائع الآجلة في المصارف الإسلامية من وعاء الاحتياطي النقدي، وذلك لمجموعة من الاعتبارات أهمها:(10)

- إن الودائع الآجلة في المصرف الإسلامي يتم النظر إليها على أنها مساهمات أو محافظ استثمارية تشارك في الربح والخسارة، يديرها البنك لصالح أصحابها وعلى مسؤوليتهم الخاصة، ودون ضمان من البنك برد هذه الأموال، فضلا عن أرباحها. أي أنها تعتبر كأموال المساهمين ولكنها مؤقتة. ونظرا لطبيعتها هذه، فإنه لا يجوز شرعا ضمانها أو ضمان جزء منها، ولا يجوز

حجب جزء منها على الاستثمار، إلا بموافقة جميع أصحاب الحسابات.

-أما الحسابات الجارية، فيمكن إخضاعها لوعاء الاحتياطي النقدي لأنها لا تشارك في الربح والخسارة، ولأنها خاضعة للطلب في أي وقت، ويتم استثمار المصرف لجزء منها على مسؤوليته بصفتها (أمانة) مأذون للمصرف بتوظيفها وفق قاعدة شرعية مفادها "الخراج بالضمان".

-إن المصارف الإسلامية لن تستفيد من هذا الاحتياطي (بعكس البنوك التقليدية) لا من حيث تقاضي فائدة عليها، ولا من حيث الاستفادة من عمليات الخصم وإعادة الخصم، لما في ذلك من مخالفة شرعية.

حيث أن المصارف الإسلامية لا تساهم أصلا في عملية توليد النقود فإنه يمكن تحقيق أهداف تنظيم السيولة المحلية عن طريق إصدار التعليمات للمصارف الإسلامية بتوزيع استخدامها للأموال بالشكل الذي يوفر أفضل تنظيم ممكن للسيولة.

- صعوبة الحصول على تمويل من البنوك المركزية عند الحاجة حيث يرى بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بقيام البنك المركزي بوضع أمواله بصيغة المضاربة مع البنك الإسلامي على أن يأخذ هامش ربح يختلف عن هامش بقية العملاء حتى يبقى هامشا للبنك الإسلامي
- عدم استفادة البنوك الإسلامية من إعادة الخصم حيث أن هذه الأداة تتعارض مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تعتبر الفائدة غير جائزة شرعا، وقد اقترح بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلغاء سعر الخصم من خلاله تنفيذ السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي هو الكتلة النقدية،
- تعارض قيام البنوك المركزية بعمليات السوق المفتوحة مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية وذلك لأن السندات الحكومية تصدر بسعر فائدة ويرى

بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي قيام البنك المركزي باستخدام سندات المقارضة أو المرابحة الجائزة شرعا بدلا من السندات الحكومية.

الخاتمة: من خلال هذا البحث يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج أهمها أن المصرف الإسلامي لا يمكنه أن ينشط بمعزل عن البيئة المصرفية المحلية والدولية خاصة تلك المصارف التي تتواجد في أنظمة مصرفية تعتمد على آلية الفائدة إضافة إلى أن البنوك المركزية تفرض أدوات رقابة تختلف عن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية، وهذا ما يفرض على المصارف الإسلامية جملة من التحديات تتجلى في تزايد الاتجاه نحو عولمة المال و الاقتصاد وهذا يعني تدويل الأسواق القطرية وزيادة المنافسة ليس فقط مع البنوك التقليدية وإنما منافسة شديدة مع البنوك العالمية، الشيء الذي يدعو جميع الباحثين وأصحاب القرار إلى إعادة النظر في كل المتغيرات من أجل وضع إستراتيجية مستقبلية للمصارف الإسلامية من شانها أن تضمن التطور والانتشار في البيئة المالية المحلية والدولية بعيدا عن التأثر بالسلبيات والأزمات.

الهوامش والمراجع:

(1)– طه عبد الرحمن، ضمانات الاستثمار على الصعيد العربي، ندوة السياسات في البلاد الغربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الكويت، 1989. ص 180

(2) عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، في عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 82 83

(3) مسفر بن علي القحطاني، النظـــــــام الاقـــــــتـــــــصادي في الإســــــــــلام، 2002، ص 07 وما بعدها

(4)–أنظر كل من:

– إسماعيل إبراهيم الطراد، علاقة الصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003

– شعاشعية لخضر، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، في مجلة الباحث، الجزائر، عدد 05، 2007، ص 168–169

(5)– عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003

(6)– بكر ريحان، رقابة البنك المركزي على المصارف الإسلامية، الدليل الإلكتروني للقانون العربي، في الموقع: www.arablawinfo.com

(7)– قدي عبد المجيد، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،2003، ص:

(8)– منتدى التمويل الإسلامي، الآثار الرقابية و الاقتصادية لرقابة البنك المركزي عل البنوك الإسلامية في الموقع:www.shbab1.com

(9) – إسماعيل إبراهيم الطراد، المرجع السابق.

(10)– بكر ريحان، رقابة البنك المركزي على المصارف الإسلامية، الدليل الإلكتروني للقانون العربي، في الموقع: www.arablawinfo.com